تقييم التنمية البشرية المستدامة في ماليزيا "قراءة في المؤشرات والمعوقات"

م. عباس جابر عبدالله

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

التخصص / علوم سياسية / العلاقات الاقتصادية الدولية

Evaluation of Sustainable Human Development in Malaysia Reading Indicators and Constraints"

M. Abbas Jaber Abdullah

Muthanna University / Faculty of Education for Human Sciences

Specialization / Political Science / International Economic Relations

Abbassjabber11@gmail.com

Abstract:

Indeed, existence an effective economic – political willing beside human and material possibilities in nascent country such as Malaysia has generated a country capable of relying on itself with precise plans and strategies. Therefore, this article has illustrated reading seriously the strategic plans set by Malaysia Mahathir to advance to the developed countries in the areas of industrial development and sustainable human development. Where significant progress is evident in important areas such as education, health and advanced infrastructure. Today, Malaysia is not the former agricultural state, where ethnic conflict as well as Chinese controlling over all joints of investment and economy. But the Malaysian decision-maker knew how to exploit the political and economic potential of Malaysia to become an advanced industrial country surpassing the countries of the region, but rather relying on industrial modernity and advanced technology advanced to large industrial countries. The article also focuses on the most important political and economic problems and obstacles that hindered the development plans of Malaysia.

Keywords: Development. Human Development. Malaysia. Indicators. Constraints. Sustainable development.

الملخص:

ان وجود ارادة سياسية . اقتصادية فعالة في بلد حديث النشأة مثل ماليزيا الى جانب توفر الامكانات البشرية والمادية وفر مدة زمنية ليست بالبعيدة لبناء دولة قادرة على اعتماد ذاتها باستخدام خطط واستراتيجيات وادوات فعالة غيرت من الواقع الذي كانت تعيشه سابقاً، معتمدة بذلك على الدول المتقدمة القريبة منها سيما النموذجين الياباني والكوري. لذا يحاول هذا البحث قراءة جدية للخطط الاستراتيجية التي وضعتها ماليزيا . مهاتير للارتقاء الى الدول المتقدمة في مجالي التطور الصناعي والتنمية البشرية المستدامة، حيث نلحظ التقدم الكبير والواضح في المجالات المهمة كالتعليم والصحة والبنى التحتية المتطورة. فماليزيا الزراعية اليوم ليست ماليزيا السابق المعتمدة زراعيا فقط والمتناحرة عرقيا في ظل سيطرة الصينيين على كل مفاصل الاستثمار والاقتصاد، لكن صانع القرار الماليزي عرف كيف يوظف الامكانات السياسية والاقتصادية لتتحول ماليزيا الى بلد صناعي متقدم فاق دول المنطقة لا بل بمواكبته الحداثة الصناعية والتكنولوجيا المتطور تقدم على دول صناعية كبيرة. كما تناول البحث اهم المشاكل والمعوقات السياسية والاقتصادية التي وقفت عثرة بوجه الخطط التنموية لدولة ماليزيا.

الكلمات المفتاحية: التنمية. التنمية البشرية. ماليزيا. مؤشرات. معوقات. المستدامة.

المقدمـــة

في الواقع الحديث عن دولة بحجم ماليزيا يجعلنا نكون امام دولة حققت الكثير والكثير من مجالات التطور الاقتصادي بجانبه الصناعي متخلصه من ارث الدول النامية التي لا تزال تقبع وتحتمي في ظل التخلف والركود الاقتصادي متناسيه حتى لغة الاصلاح الاقتصادي. ماليزيا احدى التي من الممكن الاخذ والاحتفاء بها دروساً وعبر سيما وانها غادرت ما يسمى "كبوة الدول

النامية" خصوصا وانما تحتفظ بشكل كبير على الوطنية الاقتصادية على الرغم من الانفتاح الكبير على الخارج والاندماج في اقتصاديات العولمة الاقتصادية. وبصراحة العوامل التي ساعدت تلك القفزات النوعية في ماليزيا يعود الى رأس السلطة الحاكمة هناك في الجانبين التشريعي والتنفيذي في البلد الى جانب الاعتماد الكلي والمطلق على استراتيجية بعيدة المدى تعود بالنفع للجيل الحالي والجيل القادم من الماليزيين، بمعنى اكثر دقة ماليزيا فكرت معاً في موضوعيين مهمين جعلت منهم بلد صناعيا ـ زراعيا يحتذى به، الامر الاول التنمية البشرية حيث التركيز على المبدأ الاسلامي في العمل كون اغلبية السكان من المسلمين مركزة بذلك على تطوير الذات البشرية تحديدا لأنماء قدراته وطاقاته البشرية حيث يؤمن صانع القرار في ماليزيا ان بناء الدول يبدأ من الانسان ومن ثم المؤسسات. الامر الاخر الذي ايقنت به ماليزيا وادركه صانع القرار هناك هو انه بعد تحقيق التنمية البشرية من الافضل استمرار به من اجل ايصال تلك التنمية الى الاجيال اللاحقة وهذا ما عرف بالاستدامة، فمن وصول محمد مهاتير الى الحكم ادرك هو مع صانع القرار هناك ان اساس بناء الدولة بناء الذات لذا صار من الضروري تطوير الفرد البشري علميا وعمليا لإكمال مسيرة الاجيال الاخرى، فكانت اول خطوات مهاتير وايمانا منه بأن اساس تطوير البلد هو التعليم، هي الاعتماد الكلي على نظام الابتعاث الى دول متقدمة مثل الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وكندا واستراليا وفرنسا والمانيا وغيرها من الدول المتقدمة. وبالفعل تم الاعتماد على هذه الاستراتيجية الفعالة التي عادت بالنفع على دولة ناشئة حديثا، فخلال الخمسة وعشرين عاماً الاخيرة تحولت ماليزيا من دولة تعتمد بشكل أساس على التصدير فيما يخص المواد الأولية الزراعية إلى بلد مصدر للسلع الصناعية واحيانا النادرة منها، ففي مجالات المعدات والآلات الكهربائية والالكترونيات تفوقت جيرانا الذين سبقوها اعواما في هذا المجال. ووفقا لتقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٤ تعد ماليزيا نموذجا للبلد المتعدد الأعراق الذي حقق نجاحات كبيرة ومثيرة للأعجاب بفضل القادة هناك في بلد متعدد الاعراف، كما جاءت ماليزيا بالمركز العاشر على مستوى العالم من حيث النمو الاقتصادي بين عامي 1970ـ 1990 وتلك السنوات التي طبقت خلالها الدولة الماليزية خطة التنمية الطموحة. كما اشارت تقارير التنمية البشرية الذي يصدر من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للعام 2001 ان دولة ماليزيا من بين أهم ثلاثون دولة مصدرة للتقنية العالية، حيث جاءت بالمرتبة التاسعة متفوقة بذلك عن السويد والصين وايطاليا. على هذا الاساس يحاول هذا البحث بفقراته قراءة جدية مركزة لواقع التنمية الاقتصادية في ماليزيا وكيف حققت تلك القفزات النوعية في مجال التنمية البشرة المستدامة رغم وجود العقبات السياسية والاقتصادية التي واجة تلك التجربة التنموية الشاملة في بلد نشأ حديثا مثل ماليزيا.

إشكالية البحث ما هو الا محاولة للإجابة على اسئلة جوهرية ابرزها كيف بدأت المسيرة التنموية البشرية المستدامة في ماليزيا؟ وماهي مؤشراتها؟ بالإضافة الى محاولة البحث الاجابة عن السؤال الاتي: ماهي اهم الصعوبات السياسية والاقتصادية التي رافقت وواجهت ماليزيا في عمليتها التنموية في مجال التنمية البشرية المستدامة؟ عليه انطلق البحث من **فرضية** فحواها "ان اعتماد صانع القرار في ماليزيا على الارادة السياسية والاقتصادية الى جانب خططها الاستراتيجية جعلت منه بلد صناعي يضاهي ويفوق بلدان مقدمة رغم وجود الصعوبات السياسية والاقتصادية التي رافقت عملية مسيرتها التنموية الشاملة".

وابتعادا عن الاسلوب النظري الذي تناوله العديد من الباحثين المختصين في هذا المجال فضل الباحث الدخول في الموضوع مباشرة لإعطاء صورة كافية ووافية عن البحث. لذا قسم البحث الى محورين رئيسين: **احدهما** مناقشة مختصرة دقيقة لبداية مسيرة ماليزيا في عملية التنمية بجانبها البشري المستدام مع اعطاء ارقام ونسب واضحة لتبيان صورة حقيقة عن المؤشرات الاقتصادية التي تميزت بها التنمية في ماليزيا، بينما اقتصر **الثاني** عن اهم وابرز المعوقات الحقيقة التي واجهت وواكبت التنمية هناك في الجانبين السياسي والاقتصادي.

المبحث الاول: مسيرة التنمية البشرية المستدامة في ماليزيا ومؤشراتها

في الواقع ان استعراض التجربة التنموية الماليزية وصولا للتنمية البشرية المستدامة تطورا، يتطلب الولوج تركيزا على مراحل هذا التطور حتى تأخذ منه الدول النامية ومن ضمنها العراق للخروج من كبوة الدول النامية ضمن وجود ارادة حقيقة شاملة تتمتع بالحكم الرشيد، وهذا ما وصل اليه المجتمع الماليزي وفق مدة زمنية ليست بالبعيدة. فمنذ استقلال ماليزيا في العام 1957

وما حققته من قفزات نوعية جدير بالذكر والاعجاب، فهي لم تكن سوى دولة نامية يعتمد اقتصادها كليا على الزراعة واتسمت اجمالا بانخفاض مستوى الدخل مضافا الى المشاكل التي سادت في المجتمع الماليزي نتيجة التعدد العرقي. لكن رغم ذلك حققت ماليزيا من تحقيق معدل نمو اقتصادي سنوي بلغ ما يقارب7% وبلغ معدل دخل الفرد الماليزي 8000 دولار سنوياً، كما وصلت الى استقرار سياسي واقتصادي اشارت بيه كل تقارير التنمية الاقتصادية العالمية للاحتذاء به[586].

من المتقدم ومن الضروري الاشارة تاريخيا الى الخطط التي اتبعها صانع القرار السياسي والاقتصادي للوصول الى التنمية البشرية المستدامة والتي هي عبارة عن استراتيجيات (بعيدة المدى) اقتصادية . سياسية مدروسة وفعالة ساعدتها من تحقيق معلات عالية من النمو الاقتصادي متجاوزة بذلك صدمات التخريب التي تنجم عادة من التغير البنيوي السريع في الاقتصاد. هذه الخطط كانت بالفعل ادوات فاعلة ووسائل ضمن اطار استراتيجي نتج عنه مخرجات سياسية واقتصادية حققت ما كانت ترنو دولة ناشئة حديثاً مثل ماليزيا، كل هذا كان مرتكزا على ارادة سياسية ذو حكم رشيد فعال (محمد مهاتير)، والخطط الاستراتيجية التي اتبعت في ماليزيا كانت عبر مراحل زمنية ومكانية في الوقت نفسه كل مرحلة تميزت عن الاخرى بأسلوب تقدمي جديد، وهي كالاتي:

اولا: الخطة الاولى (1957. 1969): هذه المدة تحديدا ادرك واقتنع صانع القرار في ماليزيا الى جانب الارادة السياسية بأن بداية كل عملية تنموية يجب ان يكون اساسها يبدأ من بناء ذات الفرد الماليزي (معتمدة بذلك على افكار ماكس فيبر في بناء الدولة)، وهنا كانت الانطلاقة حيث القضاء اولا على النعرات العرقية الموجودة في بلد متعدد الاعراق مثل ماليزيا، وبالتالي تعريف الفرد الماليزي بكل مقومات التعايش السلمي، ومن ثم تحسين معيشته عن طريق تكثيف برامج الرعاية الاجتماعية لأفراد الريف والمدينة معا. وفي هذه المدة اصبحت ماليزيا ولمدة طويلة تعد من أكبر البلدان المنتجة والمصدرة في العالم للمطاط وزيت النخيل والقصدير والأخشاب الاستوائية غير الصنوبرية[587].

ثانيا: الخطة الثانية (1970. 1990): في هذه المدة جعلت الحكومة الماليزية مقولة النظرية الميكافيللية صوب عينها عندما افترضت ان الانسان غاية ووسيلة (الانسان محور العملية التنموية)، حيث عملت الحكومة الماليزية بالاستناد على تطوير الذات البشرية تحقيق موضوعات مهمة لا غنى عنها داخل المجتمع الماليزي. إذ عملت الحكومة الماليزية في تلك المدة على تحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق توسيع وتنويع الاقتصاد، كما شجعت الملكية الخاصة وتوزيع الثروات على الجميع بالتساوي بتطبيق نظام العدالة الاجتماعية مع تنمية قدرات الموارد البشرية، والاهم من ذلك الانتقال الى اسلوب التصنيع وتنويعه وبذلك اتجهت الى العمل لمغادرة اسلوب الاستيراد والتوجه صوت التصدير[588].

ثالثاً: الخطة الثالثة امتدت من (1990 . وما بعدها) في هذه المدة عمد صانع القرار الماليزي الى اتباع استراتيجية الحفاظ على وتيرة النمو الاقتصادي الذي تحقق في مفاصل الاقتصاد الماليزي، ومن ثم المحافظة على النمو الكلي في البلد مع توفير البيئة المناسبة للاستثمارات المباشرة وغير المباشرة مع عدم نسيان اهم المبادئ العامة للاستراتيجيات السابقة واللاحقة وبالأخص المحافظة على دخل الفرد الماليزي باعتباره اساس التنمية البشرية المستدامة مع المحافظة على التصدير بشكل كبير. كما كان للدولة رأي واضح واهتمام كبير برجال الاعمال في هذه الفترة باعتبارهم اساس تشكيل القاعدة الصناعية التي ستكون بوابة حقيقية للاندماج بالاقتصادات العالمية الفاعلة[589].

---

(586) Means, Gordon P. "The role of Islam in the political development of Malaysia." Religions and Missionaries around the Pacific, 1500–1900. Routledge, 2017.p.p 11-31.

(587) Kadier, Abudukeremu, et al. "Pico hydropower (PHP) development in Malaysia: Potential, present status, barriers and future perspectives." Renewable and Sustainable Energy Reviews 81 (2018): 2796-2805.

(588) Means, Gordon P. "The role of Islam in the political development of Malaysia." Religions and Missionaries around the Pacific, 1500–1900. Routledge, 2017. 11-31.

(589) عبدالله السويدي، معجز شرق اسيا، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، الامارات، 2000، ص ص 36-40.

مما تقدم نلحظ الاسلوب البناء في إعادة رسم دول ناشئة حديثا واكبت اقتصاديات الدول التنموية الكبيرة كاليابان والولايات المتحدة وأوروبا. لهذه يؤكد اصحاب الشأن والقرار السياسي في ماليزيا وعلى رأسهم مهاتير بأن بلدهم اصبح من البدان المتقدمة ليس بنظرهم فحسب، بل في نظر كل المتابعين والمهتمين بشؤون التنمية البشرية. فماليزيا التي كانت تعتمد الاستيراد بدأت بالتصنيع العالي الجودة وتصديره الى بلدان متقدمة كالولايات المتحدة الاميركية، ماليزيا التي كان طلابها تتجه صوب الدول المتقدمة اكاديميا بدأت تستقطب العديد من الطلبة المبتعثين من بلدان الشرق الاوسط والدول الاوروبية وحتى الطلبة الأمريكان وبالأخص في مجالي العلوم والتكنولوجية والهندسة، وهذا يعود بالفعل الى اسلوب واستراتيجية صناع القرار هناك حيث التحول الى دولة صناعية . زراعية عالمياً بدلا من الانكفاء الداخلي. ايضا الملاحظة الجديرة بالذكر ان صانع القرار في ماليزيا لم يستخدم اسلوب الصدمة في تطوير الاقتصاد الناشئ بل على العكس تماما بدأ بما يسمى استراتيجية بناء الاقتصاد التدريجية رغبة منه لمعرفة نقاط القوة والضعف في كل مرحلة انية بدأ بها، فأن وجدت نقاط قوة حافظ عليها صانع القرار الاقتصادي بالدعم وتعزيز مكائن قوتها المضاعفة، وان وجدت مواطن ضعف فهذا ما يُبحث عنه اساساً حيث تبديل الاستراتيجيات السابقة الى استراتيجيات تقوض الضعف وتعمل لأعاده الهيكلة. الاسلوب الماليزي انتهج بذلك اسلوب السياسات الاقتصادية الحديثة لعلماء كبار كماركس حيث توزيع وسائل الانتاج والثروات بالعدالة على كل افرار الشعب مع الحوافز للطبقات العاملة اكثر ومراعاة الطبقات الكادحة منها[590].

من الضروري القول ان المشكلة التي واجهت الحكومة الماليزية في بداية عمليتها التنموية المستدامة كانت التعدد العرقي في البلاد حيث الصينين والملاويين، لذا شرعت الحكومة الماليزية بوضع استراتيجية طموحة قادرة على إعادة بناء نسيج المجتمع الماليزي سياسيا واقتصادياً. تلك الاستراتيجيات كان ابرزها اعادة هيكلة المجتمع الماليزي عن طريق اتباع اسلوب تفتيت الارتباط القائم على العرقيات والمستوى الاقتصادي، الاسلوب الاخر القضاء على افة الفقر المدقع بين مكونات المجتمع الماليزي. تلك الخطوات اعتبرها صانع القرار الماليزي العمود الفقري لاقتصاد اي بلد لا بل اساس البلدان في المجالات كافة تطبيقاً لمقولة "صاموئيل هنتنغتون" الاقتصاد يجر السياسية من ذيلها، حيث كان الصينين في ماليزيا يهيمنون على كل ابواب الاقتصاد ورؤوس الاموال، فكان لابد من وضع حد لتلك السلوكيات في بلد مقبل على ثورة تنموية مستدامة تضاهي الدول الاقتصادية الكبرى[591]. عليه عمدت الحكومة الماليزية اجبار الصينيين لأشراك الملاويين في علميات التنمية الاقتصادية مع اعطائهم الاولوية من اجل تحسين واقعهم المعيشي والتعليمي والمهني ومن ثم الارتقاء سياسيا حيث المشاركة في ادارة الدولة. وفي الوقت نفسه تصرفت القيادة الماليزية بطريقة واقعية، ورأت أن مجرد إثراء الملايو بالمال سيفسدهم، وهو مال سيضيع بسوء الاستخدام أو قلة الخبرة أو عدم الشعور بالمسؤولية. ولذلك ربطت تحسين أوضاع الملايو بخطط زمنية طويلة المدى، وحرصت على الاستثمار في تعليمهم وتدريبهم وتطوير كفاءتهم وقدرتهم التنافسية[592].

ومن اجل تحقيق المتقدم عملت الدولة بحزم الى الاشتراك بالأنشطة الاقتصادية عن طريق تقوية القطاع العام وتدعيمه. لذا نتج عن ذلك ابعادا رئيسة كان ابرزها توفير الفرص للملاويين عن طريق توفير التوظيف وفرص العمل، كما عملت الحكومة على اعادة هيكلة المجتمع من اجل زيادة حصة الملاويين وهذا ما تحقق بالفعل حيث ارتفعت حصتهم من الشركان من 2.4% في العام 1970 الى 30% عام 1990، وهذا يّعد ابرز اهم سلوكيات العدالة الاجتماعية التي طبقت في ماليزيا. الامر الاخر هو جعلت

---

(590) Abd Aziz, Norzalita. "The influence of coproduction's factors and corporate image toward attitudinal loyalty: Islamic financial banking services delivery in Malaysia." Journal of Islamic Marketing just-accepted (2018).

(591) خاطر محمد ابراهيم، اسرار النهضة الماليزية، ماليزيا اليوم، 13 مارس 2014، ص 8

(592) أنظر: إدارة التعدد العرقي بوجه عام في ماليزيا:
.Oo Yu Hock, Ethnic Chameleon, Multiracial Politics in Malaysia, (Malaysia: Pelanduck,1991),p.p.7-28

الدولة الماليزية نفسها المنظم الاساس في كل الانشطة الاقتصادية وقطاع الاعمال المحلية والاجنبية من اجل توظيف ادواتها والياتها لزيادة سطوتها على قطاع الاعمال ومن اهم هذه الاليات هو قوانين التنسيق الصناعي الذي يضمن حق الملاويين في المشاركة بنسبة 30% في الملكية والتوظيف في الشركات. الاضافة الاخرى عمدت الحكومة الماليزية الى اخذ دور المستثمر الواقعي حيث قامت بشراء الاصول نيابة عن الملاويين حتى تكون اكثر كفاءة وقوة الى جانبهم، وهذا ما عاد بالنفع على الاقتصاد الماليزي، إذ ارتفع عدد الشركات في ماليزيا من 22 شركة في العام 1960 الى 109 شركة في العام 1970 ثم 560 في 1980 الى ان وصل 1014 عام 1985[593].

في الحقيقة لا نستطيع اغفال العوامل التي ساعدت الحكومة الماليزية في تحقيق اهدافها التنموية المستدامة وهي الاتي:

1. وجود المناخ السياسي لماليزيا خصوصا وانها لم تتعرض لاستيلاء العسكريين على السلطة وهذا يمثل حالة فريدة من بين جيرانها ومن الدول النامية، وهذا ما جعلها تتميز بتهيئة الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الاقتصادية والسياسية.
2. وجود الارادة السياسية الحقيقة التي قادت البلد الى تحقيق طفرات نوعية اثبتت للعالم ان الزمن عبارة عن كلمات لا غير، فماليزيا حققت ما ترنو له بوقت قصير جدا ويعود ذلك الى السياسة الحكيمة التي اتبعها مهاتير في ادارة الدولة قائلا للماليزيين " ايها الماليزي ارفع رأسك ناظرا الى المستقبل".
3. اتباع ماليزيا استراتيجية الرفض لكل سياسة تعارض السلم والامن الدوليين فلماليزيا سياسة صريحة واضحة ضد التفجيرات النووية فقد أظهرت ذلك في معارضتها الشديدة لتجارب فرنسا النووية، وبالتالي نتائج ذلك أثمر عن توقيع دول جنوب شرق آسيا العشر المشتركة في ما يعرف بتجمع الأسيان في العام 1995 على وثيقة مفادها إعلان منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من السلاح النووي، وقد ساعد هذا الأمر على توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدلاً من الإنفاق على التسلح وأسلحة الدمار الشامل[594].
4. اتباع استراتيجية تتمحور بالاعتماد على الذات بدرجة كبيرة عن طريق الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان في ماليزيا.
5. في ماليزيا هناك مصلحة البلد السياسة والاقتصادية فوق الجميع لذا التوافقية السياسية تحتل ايديولوجية صانع القرار السياسي في ماليزيا فاتخاذ القرارات دائماً تتم عن طريق المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية مما جعل سياسة ماليزيا توصف وتتميز بأنها ديموقراطية في كل جوانبها سياسيا واقتصاديا[595].
6. وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي كالصناعات الاستهلاكية، الوسيطة والرأسمالية، كل هذا كان نتيجة ومحصلة لنجاح سياسات التنمية في ماليزيا عليه يمكن اعتبار ذلك سبباً ونتيجة في الوقت نفسه.
7. التعامل بسياسة الحذر مع الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر حتى منتصف الثمانينيات والتسعينيات بعدها سمحت له بالدخول ولكن ضمن شروط تصب بشكل أساس في مصلح الفرد الماليزي والاقتصاد الوطني ولعل ابرز تلك الشروط:

- ان لا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية.
- أن تصدر الشركة 50 % على الأقل من جملة ما تنتجه.

---

[593] محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف، على الرابط الاتي:
http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2012/06/201262111235327448.html

[594] المصدر نفسه.

[595] نبيه فرج امين الحصري، تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الاسلامي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2009، ص ص 23-25.

– الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع نحو 2 مليون دولار يسمح لها باستقدام خمسة أجانب فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة.

8. اعتمد صانع القرار السياسي والاقتصادي في ماليزيا على رؤى استشرافية ـ مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي عن طريق وضع خطط استراتيجية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن بالقضاء وتقويض مواطن الضعف في اطر الاقتصاد والعمل على تحويلها الى مصادر ومواطن قوة محلية وعالمية. لذا كان استعداد ماليزيا مبكرا جدا للدخول في القرن الواحد والعشرين وصولا الى 2020.

اما فيما يخص اتجاهات السياسية التنموية في ماليزيا فكانت ما يعرف عنها "بسياسة الاتجاه شرقاً" اي صوب اليابان وكوريا الجنوبية، وتكمن الاسباب الرئيسة التي دفعت مهاتير صوب الشرق هو لاقتناعه المطلق بأن توجهات ماليزيا في التنمية البشرية المستدامة يتوافق كليا مع الشرق سيما التركيبة السكانية المتباينة كالثروات البشرية المتنوعة والموارد البشرية الاخرى. وربطا مع ما سبق من التقارب الماليزي مع الشرق هناك اسباب جوهرية دفعت ماليزيا لاختيار الشرق باتجاه كمحطة استراتيجية في خططها التنموية ابتداء من عام 1980 حتى 1990، هو التأكيد على خلق جيل جديد من الشعب الماليزي قادر على مواكبة التطورات الصناعية الحديثة عن طريق الالتزام بالأخلاقيات المهنية (التي يتمتع بها الشعبين الياباني والكوري الجنوبي) لقيمة العمل، ومن ثم أتباع السياسة المنهجية في التصنيع وإيجاد كفاءات اقتصادية متطورة متميزة[596]. وفي الوقت نفسه وضع سياسات مالية ونقدية واقتصادية تراعي خصوصية الظروف الماليزية في كافة المجالات، كل ذلك ممكن تحقيقه عن طريق اعتبار اليابان بمثابة الأب الروحي لدول جنوب شرق آسيا والمدافع القوى عن حقوقها في مواجهة المواقف الغربية والافكار الأمريكية. لذلك وجدنا مهاتير كان دائم التأكيد على الدور المهم الذي تؤديه اليابان في كافة الأزمان ومع جميع التيارات والأجناس حتى في هذه الأوقات التي تجاوزت فيها ماليزيا مراحل التنمية الأساسية. لذا، هيئت الحكومة الماليزية الاجواء والبيئة الملائمتين من اجل فتح ابواب البلاد للاستثمارات اليابانية المهمة من اجل نقل التكنولوجية اليابانية ذات الطرار العالمي والعلمي المتقدم لتصبح ماليزيا بلد ياباني ثاني. وبالفعل بدأت الاستثمارات اليابانية المباشرة وغير المباشرة تتجه صوت ماليزيا لتخلق نقلة حضارية في الاقتصاد الماليزي، ويقول مهاتير في هذا الصدد ان اليابان استثمرت في ماليزيا في وقت كانت الاخيرة بعيد جدا عن التقدم وساعدت تلك الاستثمارات في رفع مستوى معيشة الفرد الماليزي، وهذه الاستثمارات تختلف عن نظيرتها الغربية في المضاربة على العملة التي جاءت الى ماليزيا بعد تجاوز الاقتصاد الماليزي لمرحلة التقدم، وبالتالي عادت بالنفع على مستوى الفرد والحكومة. ونظرة لقوة الاستثمارات اليابانية في تلك المدة في المدن الماليزية وفي المجالات كافة فأن تلك الاستثمارات لم تقتصر على المصانع والاراضي وتحفيز كل امكانات ومقدرات ماليزيا، بل ذهبت الى ابعد من ذلك حيث بدأت باستثمار العقل الماليزي لصالح الياباني عن طريق فتح العديد من الدورات وورش العمل من اجل تحفيز العقل الماليزي صوب التنمية المستدامة بوجهها الياباني بحيث عمدت اليابان الى ربط اجزاء من الاقتصاد والاستثمارات الماليزية مع نظيرتها اليابانية لكي تستمر الى اجيال لاحقة [597].

بخصوص الاتجاه الاخر التي اعتمدته ماليزيا في مسيرتها التنموية المستدامة وهو اسلمة التنمية، فرغم المشاكل والتعدد العرقي في ماليزيا التي ترى الطوائف الاخرى غير الاسلامية بأن الاسلام سوى دين لا غير، الا ان مهاتير ادرك بضرورة الاهتمام بدور الإسلام في انطلاقة عملية التنمية باعتباره قوة دفع للتنمية في الوصول إلى صياغة تحقيق التعايش بين الإسلام والتكنولوجيا المعاصرة عن طريق تشجيع بناء مؤسسات اقتصادية وتعليمية إسلامية. وهنا لا ننكر الدور الذي قام به المهاتير محمد في ارساء

[596] خاطر محمد ابراهيم، مصدر سابق ص ص 15-19.
[597] نبيه فرج امين الحصري، ص 34.

دعائم وتطلعات التنمية خدمة للملايو حتى لا يكون هناك فجوة ومشكلة عرقية اخرى تتسبب بها التنمية التي انفق وارصد لها الكثير، لهذا كانت التنمية تخدم الملايو قبل الاسلام وهذه كانت احد النصائح التي نادى بها مهاتير[598].

الخطوة المهمة التي نالت حسن ظن الجميع بكل الطوائف الموجودة في ماليزيا هي سياسة مهاتير باستخدام استراتيجية ما يسمى "ماليزيا الام" من اجل القضاء على الفقر والبطالة في المجتمع الماليزي، حيث قامت الحكومة الماليزية بتأسيس مصرف يقوم بإقراض المواطنين عبر شكل قروض حسنة لأصحاب الدخول المعدومة والفقيرة فكان نتيجة لذلك القضاء على الفقر والبطالة وبالأخص في المناطق الريفية. وكان ايضا لصناديق الزكاة دور مهم في تقليل نسبة الفقر في ماليزيا، إذ انتهجت الحكومة الماليزية استراتيجية البناء المجتمعي عن طريق انشاء صناديق الزكاة للحد من ظاهرتي الفقر والبطالة التي كانت سائدة في عموم المجتمع الماليزي[599]. هذا البرنامج جاء تحت امانة ماليزيا وهو برنامج غير حكومي يهدف الى تقليل الفقر بين اوساط العوائل الفقيرة ومن ثم اعطائهم القروض بدون فوائد. وكانت مخرجات تلك السياسات المتبعة في ماليزيا هو مقارنة بسيطة بين نسبة الفقر السائدة في ماليزيا في العام 1970 وبين العام 2017 حيث كانت في 1970 ما يقارب 50% اما في 2017 فكانت 1% وهذا بحد ذاته انتصارا للتنمية البشرية المستدامة التي يبدو ان ثمارها قد تم حصدها بوقت قريب جداً[600].

الاهم من كل ذلك هو انه هناك العديد من المؤشرات التي تؤكد تطور العملية التنموية في ماليزيا لعل من اهمها البداية في انتاج سلع اولية مثل المطاط والقصدير وزيت النخيل والاخشاب حيث كان نصيب الاراضي الزراعية من اراضي البلاد ما يقارب 16%ومستوعبة ما يقارب 35% من القوى العاملة. ثم تطور هذا النوع من الاقتصاد فأصبح يساهم تقريبا بـ21% من الناتج المحلي الاجمالي للبلاد، فعلى سبيل المثال زيت النخيل كان يساهم بـ10% من صادرات ماليزيا في العام 1981، لهذا تعد ماليزيا اول منتج عالمي لزيت النخيل حيث اسهم بـ35% في القطاع الزراعي 2005 ثم ما يقارب بـ41% في العام 2012. من هنا تعد مساهمة القطاع الزراعي الاكثر اسهاما في الاقتصاد الماليزي بشكل عام في السنوات 1996 و 2000 بعد التصنيع والخدمات التصنيعية، فحققت السياسة الزراعية التنموية في ماليزيا اهداف مهمة لعل من ابرزها، تعزيز الامن الغذائي وتعميق وتعزيز الروابط مع القطاعات الاقتصادية الفاعلة الاخرى[601].

الى جان القطاع الزراعي نلحظ هذا القطاع اسهم بشكل كبير في زيادة وتيرة القطاع الصناعي الماليزي، حيث استندت الحكومة الماليزية على سياسة التصنيع المحلي للخروج من دائرة التخلف الذي راودتها سنوات كثيرة، فمرت بمراحل انية مختلفة انتهت بأن تكون ماليزيا دولة مصدرة للصناعات التكنولوجية عالية الجودة بعد ان كانت مقتصرة على مواد الخام وعلى راسها المطاط وزيت النخيل. وبفضل ذلك ارتفعت الصادرات الماليزية الى اقل من 5 مليارات دولار في العام 1980 الى 100 مليار دولار في العام 2002 ثم وصل الى 130 في العام 2017. لذا مهاتير يذكر دائما بأن ماليزيا تسير واثقة الخطوة وبكل ثقة واسرع من الجدول الزمني المحسوب لها.

ففي مرحلة التسعينيات كان الاداء الاقتصادي الماليزي ينمو بمعدلات ممتازة حيث بلغت معدلات النمو ما يقارب 8% ولم توجد في العالم الحالي منطقة اخرى استطاعت ان تحقق مثل هذه النسب وبهذه السرعة، كما تميزت فترة التسعينات من القرن

---

[598] نوال بيومي، التجربة الماليزية وفق مبادى التمويل والاقتصاد الاسلامي، مكتبة الشرق الدولية، ط1، مصر، 2011، ص56.

[599] Abd Aziz, Norzalita. "The influence of coproduction's factors and corporate image toward attitudinal loyalty: Islamic financial banking services delivery in Malaysia." Journal of Islamic Marketing just-accepted (2018): 00-00.

[600] Solaymani, Saeed. "Impacts of climate change on food security and agriculture sector in Malaysia." Environment, Development and Sustainability 20.4 (2018): 1575-1596.

[601] Oh, Tick Hui, et al. "Energy policy and alternative energy in Malaysia: Issues and challenges for sustainable growth–An update." Renewable and Sustainable Energy Reviews 81 (2018): 3021-3031.

الماضي بنمو سطوة القطاع الخاص الذي شجعت له الحكومة الماليزية، رغم الرقابة الصارمة لمدخلات ومخرجات هذا القطاع النشط من قبل الحكومة الماليزية، مما افرز جمة من الفوائد عادت بالنفع على المجتمع الماليزي اهمها: تنشيط وتعزيز عمليات النمو الصناعي، تحديث البنية التحتية للاقتصاد الماليزي، وتطوير طبقة رجال الاعمال الماليزيين من الاصول الملاوية، ويجب ان تكون عمليات التصنيع بعد الاكتفاء الذاتي نحو التصدير بدرجة كبيرة، والتعاون الكبير مع دول اسيان من اجل الفائدة الصناعية الكبرى[602].

احتلت ماليزيا في العام 2007 المرتبة 34 في الناتج المحلي الإجمالي بحسب صندوق النقد الدولي واحتلت المرتبة 18 عالميا من حيث حجم الصادرات في العام 2004 حيث بلغت حصتها ما يقارب 126.5 مليار دولار متصدرة بدلك بلدان العالم الإسلامي. كما احتلت في العام نفسه المرتبة 20 عالميا من حيث حجم الواردات متصدرة أيضا بلدان العالم الإسلامي. أما حسب تقديرات العام 2000 فقد استفادت ماليزيا الى جانب الدول النفطية من طفرة أسعار النفط وبذلك تقدمت السعودية لتحتل المرتبة 17 عالميا من حيث قيمة الصادرات بقيمة 204.5 مسار دولار ثم تلتها ماليزيا من بين بلدان العالم الإسلامي في المرتبة 20 على الصعيد العالمي بقيمة 158.7 مليار دولار[603].

على صعيد السياسات الاجتماعية (الجانب الاهم في التنمية البشرية المستدامة) حققت ماليزيا خطى كبيرة في سبيل تدعيم التنمية البشرية المستدامة خصوصا وأنها نجحت الى حد كبير في خفض معدلات الفقر كما أسلفنا سابقا عن طريق سياسة القروض وأسلوب الزكاة الإسلامي. كما حرصت الحكومة الماليزية على توفير السكن الملائم لكل فرد ماليزي، باعتباره أساس العملية التنموية عن طريق اشراك القطاع العام والخاص معا لتدعيم السكن لكل طوائف الشعب الماليزي. لهذه الأسباب وكما ذكرنا قل وانعدم مرض البطالة الذي كان يستشري في كل بيت ماليزي[604].

تقارير البنك الدولي بشأن التنمية في العالم لسنتي 1995–1997 ذكرت بان متوسط دخل الفرد الماليزي من 1940 دولار امريكي سنة 1988 الى 3890 دولار سنة 1995، أما تقرير البنك الدولي للعام 2016 فقد ذكر بان متوسط دخل الفرد كان ما يقارب 2345 دولار امريكي سنة 2015 وهذا رقم كبير وصعب في بلد تتفق الآراء بانه بلد يحدث النشأة. بينما ارتفعت نسبة القطاع الصناعي من الإنتاج المحلي من 25% سنة 1965 الى 43% سنة 1995 ثم 61% في العام 2015 [605]. كما حققت ماليزيا معدلات استثنائية للادخار حيث وصل قبل الأزمة المالية الأسيوية الى 39.7% وهو ما جعل فجوة الموارد المحلية مرتفعة نتيجة لارتفاع معدل استثمارها المحلي. وفي سنة 2004 بلغ معدل الادخار 43.4% و52.6% عام 2016 وهي نسبة استثنائية في العالم. في هذا الصدد يجب الإشارة الى ان ماليزيا تتجنب الوقوع في مستنقع المديونية ما ادى بالصندوق الدولي الى الإشادة بالإدارة المالية في ماليزيا. ومما لا شك فيه ان قطاع السياحة أيضا كان عنصر مهم في التنمية البشرية المستدامة في ماليزيا حيث شارك بمبلغ قدره 25 مليار رنجيت في العام 2002 ليرتفع الى 37 في العام 2016 وبدلك احتلت المرتبة الثالثة اسيويا في مجال السياحة. أما شركة بترو ناس السياحية الماليزية فقد بلغت عوائدها اكثر من 21 مليار دولار في العام 2003 و 46 مليار دولار في العام 2017[606].

---

[602] ماليزيا تحقق نموا اقتصاديا قوياً، على الرابط الاتي:
https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2011/5/15/%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%

[603] المصدر نفسه.

[604] Mutalib, Hafizah Abd, Che Zuriana Muhammad Jamil, and Wan Nordin Wan Husin. "Institutional Investors Types and Sustainability Reporting: A Study on Malaysian Listed Firms." Terengganu International Finance and Economics Journal (TIFEJ) 3.2 (2017): 25-39.

[605] Bin, Raymond Ling Leh, et al. "Feasibility Of Green Bonds Issuance In Malaysia Towards Financing A Sustainable Future–A Conceptual Review Of Literatures." (2017).

[606] عمر نجيب، الازمة الماليزية... الابعاد الداخلية والتأثيرات الخارجية، على الرابط الاتي:
https://www.albayan.ae/one-world/1998-10-16-1.1020524

وتشير إحدى الدراسات المعتمدة إلى أن الصادرات الماليزية بلغت في العام 2014 رقم ممتاز، حيث بلغت ما يقارب 80% مصدرة لكل دول العالم، وتأتي هذه الصادرات بمثابة دعم قوي للاقتصاد الماليزي ومدى قوته على الساحة الدولية. وقد يرجع سبب هذا الارتفاع إلى قطاع النفط الخام الذي يرتفع الطلب عليه بنسبة 24.5% وصادرات الآلات بمختلف أنواعها بلغت ما يقارب 19%. ومع ذلك فالفائض التجاري الماليزي اقل من التوقعات التي أشارت إليها الخبراء الاقتصاديين الذي بلغت 3.97 مليار ريجنت[607].

في الجانب الصحي دعمت ووفرت الحكومة الماليزية الأدوية التي تستهلك من قبل الفقراء وبالذات الأدوية التي تنقذ حياة الفرد وكانت هذه المساعي الحكومية لتقديم خدمة خاصة الى الفقراء وفق برنامج حكومي سلس غير معقد. حيث قامت الحكومة الماليزية بدعم جميع الأدوية التي تستخدمها الطبقات الفقيرة في الريف والمدينة بأسعار تبدو أنها رخيصة جدا وبعضها تعطى مجانا، كما قامت حكومة مهاتير محمد بافتتاح اكبر المراكز والعيادات الصحية في جميع الأماكن المدنية والريفية والنائية وقامت بإعطاء الكثير من الخدمات الصحية الفقراء دعما لمشروع التنمية البشرية المستدامة في البلاد[608].

تعليمياً الذي يعد ابرز مرتكزات التنمية البشرية المستدامة في ماليزيا فقد أدرك صنع القرار السياسي والاقتصادي في ماليزيا بأن النمو الاقتصادي لم يتحقق الا بدعم واستثمار البشر وبالتالي نجحت ماليزيا إلى حد كبير بتأسيس نظام تعليمي شامل قوي ساعد على تلبية متطلبات قوة العمل الماهرة التي تحتاجها التنمية البشرية المستدامة. حيث اسهم هذا النظام في عملية التحول الاقتصادي من قطاع زراعي الى قطاع صناعة حديث، حيث تم توظيف التعليم بمثابة اداة حاسمة للوصول إلى مراحل الاقتصاد المعرفي القائم على المعلوماتية والاتصالات. فنجاح السياسات التعليمية في ماليزيا حققت اقتصاديا تراكميا حيث وفرة رأس المال البشري الذي هو أساس التنمية البشرية المستدامة. الامر المهم هنا هو أن استراتيجية التعليم الماليزية تبدأ من ما قبل المدرسة الابتدائية حيث اشترط مهاتير محمد بأن هذه المرحلة التي هي ما قبل الابتدائية الأساس للعقل البشري حيث اشترط بأن تكون جميع رياض مسجلة لدى وزارة التربية وأن تلتزم بمنهج تعليمي مقرر من الوزارة ويجب أن يقوم المعلم والتربوي في تلك الرياض بإضافة مواد تنمي العقل البشري و تروج للمعاني الوطنية وبالتالي تعزيز روح الانتماء والوحدة[609].

ومع بدأ المرحلة الثانوية تصبح العملية التعليمية شاملة فمع العلوم والآداب يتم تدريس مواد إضافية تتعلق في المهنية والأسلوب الفني إلى جانب ذهاب الطلبة إلى المعاهد التدريبية المهنية التي وضعت فيها مواد تعلم الطلبة كيفية الدخول إلى سوق العمل وبالأخص مجالات الهندسة الميكانيكية والكهربائية والتقنيات، ولعل أبرز هذه المعهد معهد التدريب الصناعي الماليزي الذي يمتلك تسعة فروع في مختلف الولايات الماليزية. وكان لهذا الأسلوب والاستراتيجية الحقيقية التي اتبعت من قبل صانعي القرار في ماليزيا نتائج عظيمة حيث بلغت نسبة الأمية 6% في العام 2003 بعدما كانت تبلغ 36% قبل الثورة التنموية الاقتصادية، وبلغت نسبة التعليم في ماليزيا في العام نفسه 93% حيث تحتضن اكثر من 13 جامعة حكومية و17 جامعة خاصة و603 كلية حكومية

وكذلك: إبراهيم الطاهر، محطات فارقة في نهضة ماليزيا.. كيف نجا مهاتير من "الفخ"؟ على الرابط الاتي:
https://arabi21.com/story

[607] المصدر نفسه.

[608] Casadei, Gianluigi, and Paola Minghetti. "Economic Evaluation and Medicines Expenditure in Developing Countries." Social and Administrative Aspects of Pharmacy in Low-and Middle-Income Countries. 2018. 95-110.

[609] Wee, Maurice I., et al. "Awareness and Attitudes Towards Sustainable Development Amongst Higher Education Students in Penang, Malaysia." Handbook of Theory and Practice of Sustainable Development in Higher Education. Springer, Cham, 2017. 49-64.

وخاصة في مجال الهندسة والتقنيات. من هنا كان الطلب على ماليزيا من الدول التي تحاول الاخذ بالأنموذج الماليزي لا بل اتجهت الكثير من الطلبة في دول متقدمة صوب ماليزيا للأخذ بالتكنولوجيا والتقنيات الحديثة[610].

وحرصا على الانفتاح والاستفادة من النظم التعليمية المتطورة في الدول الصناعية المتقدمة تم أنشاء اكثر من 400 معهد وكلية جامعية خاصة تقدم برامج الدراسات الرصينة وتعمل على استراتيجية التوأمة مع الجامعات الأمريكية والبريطانية الرصينة منها لإتاحة الفرصة لتنمية عقول الطلبة الماليزيين لتبادل الأفكار والرؤى وبالأخص في مجال التصنيع والتكنولوجيا. وفي الحقيقة أن أبرز من هذا كله هو ان اعتماد الحكومة الماليزية على تقوية علاقاتها جيدا بمراكز الأبحاث المتطورة في الدول المتقدمة الاميركية منها والبريطانية باستخدام أنشطة البحوث الجامعية لأغراض اقتصادية بوجهها التجاري . التسويقي وكانت لتلك الفكرة أثر كبير على المجتمع الماليزي الذي قام بمشاركتها و تبويبها جيدا في المصانع والمؤسسات المالية والاقتصادية لا بل عمدت الحكومة الماليزية إلى تأسيس مراكز أبحاث متطور أسوة بالدول المتقدمة.

هذه الخطة ساعدت في تزويد المصروفات الأساسية للاقتصاد الوطني حيث نظام الجودة، فقد استطاعت الأبحاث والدراسات الماليزية من اختراع براءات اختراع كثيرة ساعدت في تنمية العقل البشري ومن ثم الاقتصاد الوطني الذي أسهمت فيه بشكل كبير لديمومة التنمية البشرية المستدامة في ماليزيا ومن أهم مجالات هذه الأبحاث التكنولوجيا والمعلومات الى جانب الهندسة الكهربائية واللاسلكية. ولقد وصل أنفاق الحكومة الماليزية عن التعليم في العام 1996ما يقارب 2.9 مليار دولار أي بنسبة 7.21% من إجمالي حجم الإنفاق الحكومي، وازداد هذا المبلغ ليصل الى 3.7 مليار دولار في العام 2000 لا بل وصل الى في العام 2015 الى 5 مليار دولار اي ما يقارب 30% من إجمالي النفقات الحكومية الماليزية لأنها تدرك جيدا ان أساس التنمية البشرية المستدامة دعم التعليم العالي وزيادة النفقات على الأبحاث العلمية ومراكزها[611].

من المتقدم نلحظ أن الحكومة الماليزية تنفق نسب عالية من حجم الإنفاق الكلي الحكومي على قطاعي التربية والتعليم، وهذا يدل على مدى اهتمامها واصرارها في القضاء على الأمية وأنشاء جيل جديد متعلم قادر على النهوض بالتنمية الاقتصادية ومن ثم التنمية الاقتصادية المستدامة، كل هذا عن طريق التركيز على العلوم والتكنولوجيا وتنمية العقل البشري والموارد البشرية والعمل الحثيث على استقطاب الكفاءات والعلماء التي تسهم إلى حد كبير في تطوير البلاد في المجالات السياسية الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الثاني

العقبات التي واجهتها الثورة التنموية المستدامة في ماليزيا

يمكن القول بأن كل عملية تنموية ترافقها حفنة من المجازفات السياسية والاقتصادية خصوصا منذ المرحلة الاولية للعملية التنموية المستدامة، وهذا ما كان حاضرا في التنمية البشرية المستدامة في ماليزيا سيما وانها بلد متعدد الاعراق وهذا بحد ذاته يبدو جائحة كبيرة تضرب بالعملية التنموية في بلد حديث النشأة. لذا ستكون النتائج بطابعها المعوق السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية ـ الدينية نتيجة حتمية وجدلية تواجه التنمية الماليزية بعضها تم معالجتها بأتباع استراتيجيات وسياسيات اقتصادية حكيمة والاخر منها يبدو انها عصية على الإدارة السياسية الماليزية لأسباب تتعلق بالبيئة الماليزية ومن اهم تلك المشاكل التلوث البيئي وعدم وفرة المياه العذبة وتفاوت الموارد الطبيعية بين منطقة واخرى، ناهيك عن تحول المناطق الزراعية الى مناطق ووحدات سكنية ومصانع كما في العراق حاليا. عليه يحاول هذا المبحث تناول اهم المعوقات السياسية والاقتصادية التي رافقت عملية التنمية البشرية المستدامة في ماليزيا.

---

(610) Harris, Alma, et al. "Exploring principals' instructional leadership practices in Malaysia: insights and implications." Journal of Educational Administration 55.2 (2017): 207-221.

(611) Huda, Miftachul, et al. "Empowering Learning Culture as Student Identity Construction in Higher Education." Student Culture and Identity in Higher Education. IGI Global, 2017. 160-179.

المحور الاول: المعوقات السياسية

تعد مشكلة التعدد العرقي في ماليزيا واحدة من اكثر التحديات التي واجهت الدولة في مسيرتها لتحقيق التنمية والاستقرار السياسي حيث ان الملاويون الذين هم السكان الاصليين (يمثلوا ثلاث ارباع المجتمع) كانوا يعانون من تدني وتدهور حالتهم الاقتصادية والانخفاض في مستوي المعيشة في حين ان الصينيين الذين يمثلوا ربع البلاد يمتلكون معظم ثروات البلاد. بعد هذا التفاوت شهدت ماليزيا عدد من الاساليب والممارسات الديمقراطية التي من شأنها ان تعيد التوازن في التركيبة الديمغرافية الماليزية، إذ تمثلت في انتظام مجرى العملية الانتخابية سيما وان البلاد مرت بخمس انتخابات تشريعية كاستجابة لبعض المطالب الخاصة بالتنمية السياسية والاقتصادية في البلاد، لكن مع ذلك الا ان ماليزيا رغم تلك التحولات لم تشهد تحولا ديمقراطيا حقيقا بالمعني الغربي بقدر ما شهدت نوعا من الاجراءات الليبرالية المتواضعة حيث تمثلت في التخفيف من حدة بعض القيود المتعلقة بالتفاوت الطبقي الكبير بين الملاويين والصينين وتوسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعية (تحت سطوة وادارة الدولة)، بعدها انتقلت الى اصلاحات سياسية واقتصادية تعكس قدر اكبر حيث محاسبة النخب الحاكمة اضافة الي صياغة صنع القرار في اطار مؤسسي ديمقراطي[612].

على هذا الأساس الكثير من الدراسات الأمريكية ذكرت بأن اهم ما واجهت ماليزيا في عملياتها التي التنموية هو التنوع الكبير في التركيب السكانية وعدد الاعراق والانتماءات والطوائف الدينية ووجود الكثير من الديانات في دولة ذات نظام فدرالي مقسم إلى ولايات كل منها يتبع نظام وحكومة ولائية تمتاز بقدر كبير من السيادة والاستقلال فيما يخص القرارات الداخلية، ومن هذا المنطق ادركت الحكومة الماليزية وصناع قرارها ضرورة الحفاظ على الوحدة القائمة بين الولايات البالغ 13 ولاية خصوصا في ظل وجود تباعد الجغرافي بين ولاية أخرى، فعلى سبيل المثال هناك مسافة كبيرة بين ولاية صباح وسرواك، وهذه الولايات هي من أكبر الولايات في ماليزيا من حيث المساحة[613].

إضافة الى ذلك من الضروري الإشارة إلى التحدي الذي نتج من التباين والاختلاف الواضح في الثروة من جهة و المستوى المعيشي من جهة أخرى فهناك ولايات تمتلك ثروات باطنية مهمة كالبترول والمطاط والغاز والزنك لكن مستوى المعيشة فيها يبدو لا يتناسب والثروات الموجودة فيها وكذلك حجم الدخل الفردي السنوي فيها يعد فقيرا جدا مقارنة بالولايات الأخرى التي تعد فقيرا بالموارد الطبيعية.

وهذا يعتبر انتهاكا واقعيا بحق جانب شعب يمتلك ثروات لكنه فقير حتى ان البعض منهم بدأ يفكر باتباع سلوكيات معادية للتوجهات السياسية في الدولة لكن السياسة الحكيمة في ماليزيا ادركت الموقف. وهنا يجب ذكر أن الملاويين وهم السكان الأصليين في ماليزيا الذي يكون موطنهم الرئيس في ولاية ميرالا وصباح الغنيتين بالموارد الطبيعية يعتبرون انفسهم مهمشون نسبة إلى امتلاك أراضيهم الثروات مقارنة بالولايات الأخرى ذات الأغلبية الفلبينية والصينية. وهذا ما انتج مطالب سياسية راديكالية من قبل الملاويين التي من الممكن أن تعرقل مسيرة التنمية الاقتصادية عن طريق زعزعة الاستقرار السياسي لكل البلاد[614]. عليه ومن اجل تجنب عواقب ذلك سارعت الحكومة الماليزية لرفع نصيب الملاويين من ثروات البلاد إلى 30% وبالتالي لابد من مضاعفة الجهود الحكومية الماليزية من اجل المحافظة على الاستقرار السياسي لاستكمال مسيرة عجلة التنمية البشرية المستدامة[615].

---

[612] عطاالله سليمان الحديثي، تعدد القوميات في ماليزيا ودوها في تطور نظامها السياسي واستقراره، مجلة كلية التربية واسط، 2010، ص22.

[613] Jaafar, Mastura, Azlan Raofuddin Nuruddin, and Syed Putra Syed Abu Bakar. "Fairview Development Sdn Bhd." Business Sustainability Model for Malaysian Housing Developers. Springer, Singapore, 2018. 115-122.

[614] بلقاسم مربعي، ادارة التعددية الاثنية ودورها في بناء الدولة (دراسة النموذج الماليزي) جامعة محمد خضير بسكرة، رسالة ماجستير، الجزائر 2010، ص 67.

[615] المصدر السابق، ص 70.

كذلك من الواجب التطرق إلى موضوع التعدد العقائدية في دولة ماليزيا والمفارقات والإشكاليات السياسية التي يطرحها ذلك الموضوع المهم، حيث اخذ موضوع الحريات الدينية في ماليزيا حيزا كبيرا في النقاشات السياسية خصوصا مع الطبيعة العرقية والعقائدية للأحزاب السياسية هناك. حيث يبرز هناك اتجاهين في ماليزيا الأول يدعو إلى فصل الدولة عن الدين مع وضع حيزا كبيرا من أجل ممارسة الشعائر الدينية لكن بشرط احترام الرأي الآخر والالتزام بالأماكن المخصصة لذلك، اما الاتجاه الاخر فهو يدعو إلى تطبيق الدولة للقوانين الواقعية وليست الشكلية على مختلف عقائد الشعب الماليزي، فعلى سبيل المثال هناك جدل القائم حول ساعات العمل للمواطنين المسلمين في شهر رمضان والجمعة وكذلك من الضروري احترام ايام العبادة البوذية وجعله عطلة وطنية[616]. وهنا تجد الحكومة الماليزية نفسها بين القبول لبعض التشريعات والمطالب وبين التهميش لبعض المطالب العقائدية على حساب الاخرى نظرا الى التعدد العقائدي الموجود في ماليزيا وهذه كانت أحد الأسباب والمعرقلات التي واجهت الحكومة الماليزية سياسيا بالدرجة الأساس في مسيرتها التنموية الشاملة.

المعوق الآخر الذي يركز عليه دائما صانع القرار الماليزي هو النمو الديموغرافي في ماليزيا الذي لا يتناسب والنمو الاقتصادي الذي حصلت عليه الدولة في ظل التنمية البشرية، حيث تحتاج ماليزيا إلى نمو ديموغرافي يناسب النمو الاقتصادي الذي حصله في السنوات الاخيرة سيما وأن المراقب الماليزي يلحظ بداية شيخوخة المجتمع على حساب الشباب وزيادة ارتياد العمالة والاستثمارات الخارجية التي تحاول الحصول على ارباحها على عكس الفرد الماليزي الذي طبع بالوطنية السياسية والاقتصادية[617]. لذا يرى صانعوا القرار في الحكومة الماليزية أن التعداد السكاني الملائم يجب أن يكون 200 نسمة في العام 2050 وهذا ما يناسب تنميتهم البشرية المستدامة، لكن الإحصاءات المتوفرة حاليا تؤكد بأن التعداد السكاني لدولة ماليزيا 48 مليون نسمة في العام 2014. وهنا تبرز مشكلة جديدة على صانع القرار الماليزي تداركها وذلك عن طريق تشجيع سياسة الإنجاب بعد معدلات النمو التي حصل عليها الاقتصاد الماليزي في العام 2000 تقريبا 4.6% و 7 في العام 2014 [618]. وهناك مفارقة اخرى كبيرة في ماليزيا وهي أن التباين الجغرافي للكثافة السكانية يتركز في مناطق دون غيرها طبقا للموارد الطبيعية وهذا في شأنه أن يخلق مشاكل اجتماعية نتيجة من التهميش بعض المناطق على حساب غيرها مع وجود المعرقل الاخر المتمثل بالتعدد العرقي والديني كما اسلفنا سابقا.

التحديات البيئية بطابعها السياسي كونها تعد محور رئيس لدى صانع القرار الماليزي وعامل اساس للتنمية البشرية، كانت معرقل اخر وقف بوجه انجازات الحكومة الماليزية، إذ أن الدول النامية تفتقر إلى تجارب حقيقية من اجل الوصول الى حلول جذرية في القضاء على التلوث البيئي فعمليات اعادة توطين التكنولوجيا الملوث للبيئة أصلا كانت احد المعوقات الرئيسة التي وقفت في وجه الحكومة الماليزية، فالدولة تواجه تلوث الهواء الضار جراء الاستخدام غير الامثل لعناصر التنمية التي هي في صددها وتشكل السيارات وخاصة القديمة منها عنصر ملوث للبيئة وبالذات في المدن الكبرى سيما تواجد نسب عالية من السيارات التي لابد من الحكومة إبعادها عن الاستخدام البشري، إضافة إلى وجود كميات كبيرة من الطمر الصحي الذي يتم إحراقها لها بطرق غير صحية (سرية) من اجل تقليل التكلفة ومن ثم التهرب من الضرائب و تقدر عند 124 طن سنويا وهذا النوع من الملوثات يمثل خطرا على صحة البشر. وهنا يجب على الحكومة الماليزية وضع استراتيجية تنموية لقلع جذور هذه الخروقات والقضاء على التلوث البيئي[619].

---

[616] أحمد مجدي محمود عبد السلام، التعدد العرقي في ماليزيا واثره علي الاستقرار السياسي، المركز الديمقراطي العربي، على الرابط الاتي: https://democraticac.de/?p=35492

[617] هدي ميتكيس، قضايا الاصلاح في ماليزيا، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،مركز الدراسات الاسيوية،2011، ص 81.

[618] Al Mamun, Abdullah, and Mohamed Dahlan Ibrahim. "Economic Impact of Development Initiatives on Low-Income Households in Kelantan, Malaysia." Social Sciences 7.7 (2018): p.p1-17.

[619] جابر المنوفي، برنامج الدراسات الماليزية، النموذج الماليزي للتنمية، بدون دار نشر، القاهرة، 2005، ص 57.

المشاكل الأخرى التي واجهت التنمية البشرية المستدامة في ماليزيا هي نقص المياه العذبة إلى جانب مشكلة تحول الأراضي الزراعية الى مناطق سكنية، والجدير بالذكر أن ماليزيا تعتمد على مياه الأمطار الموسمية والجوفية لأغراض تمشية امور الزراعة وحتى المصانع ما تحتاجه من مياه. وهذا لن يكون كافيا على المدى البعيد لذا صار من الواجب على الحكومة الماليزية توفير طرق حديثة لتصفية وتحلية المياه المستعملة وأن انشاء محطات كبيرة لتزويد المياه وتحلية مياه البحر من أجل ضمان مستقبل الاستراتيجي للتنمية هناك[620]. أيضا الكثير من الأراضي الزراعية التي هي ثروة وطنية كبيرة بما اضفته من زيادة مطلقة في الانتاج الوطني، تحولت إلى مناطق سكنية ومصانع تجارية ما ادى الى اختفاء مساحات واسعة كانت بمثابة إضافة جديدة إلى الاقتصاد الماليزي حيث الزراعة الواسعة التي أسهمت بشكل كبير في تطوير البلد[621]. هذا التحدي جعل الحكومة الماليزية تشرع بإصدار جملة من التشريعات تقف في وجه كل من يقوم بتحويل الأراضي الزراعية الى مناطق سكنية حيث اعطيت قروض لدى المزارعين والفلاحين من أجل الدعم والتمسك بالأرض بدلا من تحويلها إلى مصانع ومعامل والتي كانت اغلبها في مناطق نائية سببت الكثير من المشاكل والتلوث البيئي.

المحور الثاني: المعوقات الاقتصادية

من الضروري القول بأن ما تحقق في ماليزيا من إنجازات على صعيد التنمية البشرية المستدامة بجانبه الاقتصادي كبيرا جدا، لكن هذا التقدم وجد امامهُ العديد من الإشكاليات والمعوقات التي شكلت عبئاً كبيرا على الاقتصاد الماليزي، ووفقا لتصريح رئيس الوزراء الماليزي "نجيب رزاق" في منتدى الديمقراطية المنعقد في كولالمبور فقد ذكر بأن التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية المستدامة تواجه جمة تحديات رئيسة وتأتي على راسها ظاهرة الاحترار العالمي، حيث التغيرات المناخية الكبيرة مثل هطول الأمطار الغزيرة على مدار العام وخاصة في ولاية جوهور أقصى الجنوب التي تسببت في تدمير العديد من المنشآت الحيوية التي أنشأت اثناء مدة الثورة التنموية في ماليزيا. ولهذا تحتاج ماليزيا إلى 33 مليار دولار لإعادة بناء البنية التحتية التي دمرت جراء ذلك، وبالتالي هذا التحدي يفرض على الحكومة أيضا تعويض الأهالي نتيجة الفيضانات والسيول[622]. التحدي الآخر الذي يفرض نفسه على التنمية في ماليزيا ويجب على الحكومة الماليزية تداركه هو العمل على استقلال الاقتصاد الماليزي من هيمنة الصينيون على رؤوس الأموال وثروات البلاد لما لذلك من تداعيات عواقب وخيمة خصوصا على الطابع الاجتماعي الماليزي، وكما اسلفنا سابقا هناك مشاكل كبيرة بين الصينيون والملاوييون وهذا تحدي كبير جدا لما له من حساسية كبيرة[623]. كما يواجه الاقتصاد الماليزي مشكلة أخرى وتتمثل في أسعار السلع الأساسية وهذه الظاهرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بارتفاع الأسعار عالميا، هذا الارتفاع يحتم على الحكومة الماليزية تخزين الأرز (المادة الرئيسة) من أجل ضمان توفيره بشكل كافي[624]. المعوق الآخر يكمن في مشكلة أسعار الصرف عن طريق اتباع ماليزيا سياسة التعويم الحر في أسعار صرفها وهي بذلك تترك الحرية المطلقة للسوق للتحكم في أسعار صرف العملات مقابل العملات الاجنبية، وجاء هذا تقريبا بعد إعلان البنك المركزي الأمريكي إلغاء تثبيت العملة الماليزية بالدولار الأمريكي مما سبب لها مشاكل كبيرة للاقتصاد في ماليزيا، اما الحكومة الماليزية فقد اعلنت أن تعويم العملة سيكون دعامة أساسية الاقتصاد الماليزي[625].

---

[620] يوسف ناصر، ديناميكية التجربة الماليزية في التنمية المركزية: دراسة مقارنة بين ماليزيا والجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص ص 24 - 27.

[621] خاطر محمد ابراهيم، مصدر سابق، ص 11.

[622] Kardooni, Roozbeh, et al. "Public opinion on renewable energy technologies and climate change in Peninsular Malaysia." Renewable energy 116 (2018): 659-668.

[623] محمد صادق اسماعيل، التجربة الماليزية، محمد مهاتير، الصحوة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2012، ص ص 201-204.

[624] عادل عبد الكريم عبد الكريم، النخبة السياسية في ماليزيا (دراسة تحليلية عن سيطرة التحالف الوطني الحاكم)، رسالة ماجستير، جامعة اسيوط، مصر، 2007، ص 115.

[625] المصد نفسه، ص 119.

وهنا ينبغي القول بأن استراتيجية تعويم الريجنت الماليزي قد تسبب بالعديد من المشكلات الاقتصادية لعل أبرزها ارتفاع الأسعار الأساسية في البلاد إلى جانب التذبذبات في أسعار الصرف مما نتج عنها عدم الاستقرار الاقتصادي بجانبه السياسي في فترات معينه وتحديدا في الأزمات المالية.

التحدي الاقتصادي ذات الأبعاد الدولية كان جراء الأزمة المالية العالمية في العام 2008 حيث اثرت بشكل كبير على التنمية في ماليزيا وذلك عن طريق انخفاض صادراتها إلى العالم الخارجي سيما وأنها تعتمد في الأساس على نمو التجارة العالمية. ونتيجة للازمة المالية العالمية برزت حالة الركود العالمي إذ أفرز استمرار الأزمة المالية في التأثير على الاقتصاد الماليزي بشكل كبير حيث انخفاض الاستثمار الأجنبي وتقليص الثقة لدى المستثمرين الأجانب بعد قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتبني ما يعرف بسياسة الحماية الجمركية عن طريق فرض ضرائب كبيرة على المنتجات المستوردة مع الدول الآسيوية وبالذات ماليزيا، وهذا ادى إلى استمرارية حالة الركود وتباطؤ النمو الاقتصادي رغم القفزة النوعية التي حققتها مؤخراً[626].

إضافة الى ذلك كان للمديونية الخارجية أثر كبير على النمو الاقتصادي في ماليزيا لأن الخطط والاستراتيجيات التي تم وضعها لتحقيق التنمية المستدامة أدت بالحكومة الماليزية الى رصد مبالغ ضخمة لكنها حالت دون القدرة على تجنب خيار المديونية الخارجية التي لا تزال بمثابة اسلوب بطيء لكل مراحل التنمية الاقتصادية في ماليزيا ولكن هذا لا يعني أن هذه الديون لم تضفي أية ثمار على ماليزيا التي فتحت الطريق الكبير لعملية التنمية بجانبها الاستثماري المباشر وغير المباشر[627]. ومن هنا تتجلى الاهمية القصوى في الإسراع في تسديدها لضمان مستقبل التنمية البشرية المستدامة بشكل يتماشى مع الظروف الاقتصادية الراهنة خصوصا وانها تتغير تبعا للظروف الدولية.

على الصعيد الداخلي الاقتصادي تبرز مشكلة أخرى بوجه تنمية ماليزيا وهي مشكلة نقص العمالة المدربة وغير المدربة ويرجع السبب في ذلك إلى طبيعة ماليزيا الديموغرافية، حيث يقدر عدد السكان ب20 مليون مما اسهم بشكل كبير بزيادة العمالة الأجنبية الوافدة خصوصا الإندونيسية والبنغلادشية[628]. مما يحتم على الحكومة الماليزية خلق وتوفير عمالة محلية وطنية قادرة على ادارة متطلبات التنمية مع الاخذ بنظر الاعتبار خبرة العمالة الوافدة التي ادت دورا كبيرا في تدريب وتحفيز ابناء البلد. على هذا الأساس يتوجب على صانع القرار الماليزي لضم تشجيع المرافق الكهربائية والمطارات والموانئ والطرق والجسور والسكك الحديدية من أجل الوفاء بمتطلبات المجتمع الصناعي مع الاعتماد على المصادر المتجددة والنظيفة تكنولوجيا مثل محطات توليد الطاقة بواسطة الرياح إلى جانب الاعتماد على مياه البحر عن طريق التحلية تفاديا للاستنزاف المياه الجوفية المخزون.

إضافة الى ذلك أن الإشكاليات التي قد يطرحها موضوع نقص العمالة على الجانب الاقتصادي هو زيادة التكلفة الإنتاجية نتيجة للمضاربة في أسعار العمالة التي تودي بالضرورة إلى نقص التنافسية في الأسعار بالنسبة الى السلع المحلية في ماليزيا[629]. وهنا يستوجب على الحكومة الماليزية تسهيل إجراءات توريد العمالة الأجنبية المتوفرة تقنية نظرا للإغراءات المادية التي تتاح من قبل سوق العمل في ماليزيا لكن الإجراءات الإدارية والشروط التي تفرضها الحكومة الماليزية تقف عائقا أمام هذه العمالة، مما يؤدي الى الإخلال بالتوازن في العرض والطلب وهذا مخالف اقتصاديا لقانون "ساي" الذي يرى وجوب مساواة العرض بالطلب. ومن ثم هذه الإجراءات الروتينية ربما تضر بالتنافسية في ظل تكلفة الإنتاج المرتفعة نتيجة لارتفاع تكلفة اليد العاملة،

---

[626] محمد صادق اسماعيل، مصدر سابق، ص 185.

[627] المصدر نفسه، ص99.

[628] Solaymani, Saeed. "Impacts of climate change on food security and agriculture sector in Malaysia." Environment, Development and Sustainability 20.4 (2018): 1575-1596.

[629] أحمد مجدي محمود عبد السلام، مصدر سابق.

وهذا يستدعي صانع القرار الاقتصادي في ماليزيا اتخاذ إجراءات تتماشى مع القوانين المتعلقة بالإقامة والعمل في ماليزيا التي لم يتم تغييرها لحد الان لكي تنسجم مع الدور الاقتصادي الجديد لتحقيق التنمية البشرية المستدامة[630].

ومن التحديات الأخرى التي تواجه التنمية البشرية في ماليزيا هو الاعتماد المستمر على الموارد المحلية كالبترول والمطاط والمنتجات الخشبية كمدخلات رئيسة في عمليات التصدير التصنيعية، مما قد يؤدي الى استنزاف هذه المواد. ومن هنا صار من الضروري اتباع الأسلوب الياباني بتحويل الاقتصادي الماليزي من منتج ومصدر للمواد الأولية إلى مستورة لها[631].

رغم ما تقدم من عقبات سياسية واقتصادية واجهت التنمية البشرية المستدامة في ماليزيا، الا ان ذلك لم ولن يؤثر بشكل كبير في ماليزيا وتنميتها خصوصا وان سلعها الاستهلاكية لا زالت تغزو الاسواق في منطقة الشرق الاوسط لا بل وصلت الى دول عالمية كانت ماليزيا تحلم في الوصول الى استخدام شيء بسيط يصدر منها، وهذا ان دل على شيء فأنه يدل على مدى تمسك الادارة السياسية وصناع قرارها في ماليزيا بتنميتها المستدامة، فهي لم تقف عند مواجهة اي مشكلة يتعرض لها اي جانب من تنميتها بل على العكس تماما فقد اكملت مسيرة التنمية متفوقة بذلك على مناطق الوهن والضعف التي رافقت مسيرتها التنموية.

الخاتمة

رغم الصعوبات والمعوقات، نجح صناع القرار والادارة الى جانب النظام السياسي والاقتصادي الماليزي بدرجة كبيرة في توفير آلية مناسبة استوعب كافة الاختلافات الدينية والعرقية التي كانت سائدة سابقا. كما تعاملت الحكومة الماليزية بواقعية استراتيجية مع الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع الماليزي، حيث تمكن الماليزيون من تطوير نموذجهم الذي أدار الاختلاف بشكل ملفت للنظر عن طريق الاصرار والارادة والمهارة، واستفاد صانع القرار من التنوع باعتباره حالة إغناء وإثراء وليس حالة تضاد وصراع وتنافس. لذا لم يكن نظامهم مثاليا بالضرورة ولكنه كان ناجحا بما يكفي لتجنيب البلاد الأزمات السياسية والصراعات الدينية والعرقية، وتحقيق نسب تنموية واقتصادية عالية رغم المشاكل السياسية والاقتصادية التي لاحقت عملية التنمية في انحاء البلاد. ويمثل هذا النموذج حالة التعامل الواقعي الفعلي مع التعقيدات والمتغيرات دون الجنوح إلى المثالية (التي يأخذ بها الاغلب) والذهاب الى الواقعيات بشكل دقيق، ومن ثم هذه الحالة تجدر دراستها والاستفادة من معطياتها لاسيما وجود الازمات الطائفية ـ العرقية في عالمنا العربي والإسلامي التي عجز صناع قرارها الاحاطة بالمشاكل ويجاد الحلول المناسبة الحلول.

المصادر باللغة العربية

1. بلقاسم مربعي، ادارة التعددية الاثنية ودورها في بناء الدولة (دراسة النموذج الماليزي) جامعة محمد خضير بسكرة، رسالة ماجستير، الجزائر 2010.
2. جابر المنوفي، برنامج الدراسات الماليزية، النموذج الماليزي للتنمية، بدون دار نشر، القاهرة، 2005.
3. عبدالله السويدي، معجز شرق اسيا، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، الامارات، 2000.
4. عطاالله سليمان الحديثي، تعدد القوميات في ماليزيا ودوها في تطور نظامها السياسي واستقراره، مجلة كلية التربية واسط، 2010.
5. عادل عبد الكريم عبد الكريم، النخبة السياسية في ماليزيا (دراسة تحليلية عن سيطرة التحالف الوطني الحاكم)، رسالة ماجستير، جامعة اسيوط، مصر، 2007.
6. خاطر محمد ابراهيم، اسرار النهضة الماليزية، ماليزيا اليوم، 13 مارس 2014.
7. نبيه فرج امين الحصري، تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الاسلامي، دار الفكر الجامعي، ط1، الاسكندرية، مصر،2009.

[630] عبدالله السويدي، مصدر سابق، ص50.
[631] المصدر نفسه، ص 57.

8. نوال بيومي، التجربة الماليزية وفق مبادى التمويل والاقتصاد الاسلامي، مكتبة الشرق الدولية، ط1، مصر، 2011.
9. محمد صادق اسماعيل، التجربة الماليزية، محمد مهاتير، الصحوة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2012.
10. يوسف ناصر، ديناميكية التجربة الماليزية في التنمية المركزية: دراسة مقارنة بين ماليزيا والجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010
11. هدي ميتكيس، قضايا الاصلاح في ماليزيا، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،مركز الدراسات الاسيوية،2011.
12. أحمد مجدي محمود عبد السلام، التعدد العرقي في ماليزيا واثره علي الاستقرار السياسي، المركز الديمقراطي العربي، على الرابط الاتي:
https://democraticac.de/?p=35492
13. عمر نجيب، الازمة الماليزية... الابعاد الداخلية والتأثيرات الخارجية، على الرابط الاتي:
https://www.albayan.ae/one-world/1998-10-16-1.1020524
14. إبراهيم الطاهر، محطات فارقة في نهضة ماليزيا.. كيف نجا مهاتير من "الفخ"؟ على الرابط الاتي:
https://arabi21.com/story
15. ماليزيا تحقق نموا اقتصاديا قوياً، على الرابط الاتي:
https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2011/5/15/%D9%85%D8%A7%D9%

المصادر باللغة الانكليزية

1. Abd Aziz, Norzalita. "The influence of coproduction's factors and corporate image toward attitudinal loyalty: Islamic financial banking services delivery in Malaysia." Journal of Islamic Marketing just-accepted (2018).
2. Al Mamun, Abdullah, and Mohamed Dahlan Ibrahim. "Economic Impact of Development Initiatives on Low-Income Households in Kelantan, Malaysia." Social Sciences 7.7 (2018).
3. Bin, Raymond Ling Leh, et al. "Feasibility Of Green Bonds Issuance In Malaysia Towards Financing A Sustainable Future–A Conceptual Review Of Literatures." (2017).
4. Casadei, Gianluigi, and Paola Minghetti. "Economic Evaluation and Medicines Expenditure in Developing Countries." Social and Administrative Aspects of Pharmacy in Low-and Middle-Income Countries. 2018.
5. Harris, Alma, et al. "Exploring principals' instructional leadership practices in Malaysia: insights and implications." Journal of Educational Administration 55.2 (2017): 207-221.
6. Huda, Miftachul, et al. "Empowering Learning Culture as Student Identity Construction in Higher Education." Student Culture and Identity in Higher Education. IGI Global, 2017.
7. Oo Yu Hock, Ethnic Chameleon, Multiracial Politics in Malaysia, (Malaysia: Pelanduck,1991).
8. Jaafar, Mastura, Azlan Raofuddin Nuruddin, and Syed Putra Syed Abu Bakar. "Fairview Development Sdn Bhd." Business Sustainability Model for Malaysian Housing Developers. Springer, Singapore, 2018.
9. Oh, Tick Hui, et al. "Energy policy and alternative energy in Malaysia: Issues and challenges for sustainable growth–An update." Renewable and Sustainable Energy Reviews 81 (2018).
10. Means, Gordon P. "The role of Islam in the political development of Malaysia." Religions and Missionaries around the Pacific, 1500–1900. Routledge, 2017.
11. Means, Gordon P. "The role of Islam in the political development of Malaysia." Religions and Missionaries around the Pacific, 1500–1900. Routledge, 2017.
12. Mutalib, Hafizah Abd, Che Zuriana Muhammad Jamil, and Wan Nordin Wan Husin. "Institutional Investors Types and Sustainability Reporting: A Study on Malaysian Listed Firms." Terengganu International Finance and Economics Journal (TIFEJ) 3.2 (2017): 25-39.
13. Kadier, Abudukeremu, et al. "Pico hydropower (PHP) development in Malaysia: Potential, present status, barriers and future perspectives." Renewable and Sustainable Energy Reviews 81 (2018).
14. Kardooni, Roozbeh, et al. "Public opinion on renewable energy technologies and climate change in Peninsular Malaysia." Renewable energy 116 (2018):
15. Solaymani, Saeed. "Impacts of climate change on food security and agriculture sector in Malaysia." Environment, Development and Sustainability 20.4 (2018).

16. Wee, Maurice I., et al. "Awareness and Attitudes Towards Sustainable Development Amongst Higher Education Students in Penang, Malaysia." Handbook of Theory and Practice of Sustainable Development in Higher Education. Springer, Cham, 2017.